مالية عجمان تنظم دورة لتحديث الرسوم والغرامات الحكومية في إمارة عجمان

نشر في: 14 يوليو 2022

تحقيقا لأحد ركائز رؤية الإمارات ٢٠٧١ وتماشيا مع استراتيجية الحكومة الرقمية لدولة الإمارات المعنية بتشكيل خريطة واضحة للعمل الحكومي والاستثمار في الدرجة الأولى في الكوادر الوطنية والعمل على ضمان...

تحقيقا لأحد ركائز رؤية الإمارات ٢٠٧١ وتماشيا مع استراتيجية الحكومة الرقمية لدولة الإمارات المعنية بتشكيل خريطة واضحة للعمل الحكومي والاستثمار في الدرجة الأولى في الكوادر الوطنية والعمل على ضمان استمرارية التنمية المستدامة، عقدت دائرة المالية فى إمارة عجمان دورة حول تحديث الرسوم والغرامات المحلية بحضور منسقي المشروع من الموظفين الماليين بالدوائر والجهات الحكومي المحلية. حيث هدفت الدورة لمناقشة وعرض آليات العمل المقترحة لمراجعة الأعباء المالية عن المنشآت الاقتصادية في ضوء التغيرات الاقتصادية المحلية والعالمية وذلك بهدف تشجيع المستثمرين من خلال توفير بيئة استثمارية تسير إجراءات الحصول على الخدمات بأعلى مستوى من السلاسة والسهولة، والارتقاء بمستوى منظومة العمل المؤسسي من خلال توفير بيانات دقيقة تمكن صناع القرار من وضع الخطط المناسبة واتخاذ القرارات الفعالة بما يدعم مسيرة التنمية وصناعة مستقبل أفضل. ومن جانبه قال طارق المرزوقي، مدير قسم متابعة الايرادات بدائرة المالية في عجمان إن أهمية وضع آلية لتحديد الرسوم والغرامات الحكومية على جميع الخدمات الحكومية في إمارة عجمان ،وذلك ضمن تقنية متطورة وميسرة غايتها خدمة المجتمع وتحسين جودة الحياة، وتحقيق أهداف التنمية المستدامة، مؤكدا ضرورة تضافر كافة الجهود لتطوير الأداء المالي و للارتقاء بمستوى الأداء المؤسسي ورفع كفاءة وفاعلية الخدمات الحكومية وفق أفضل الممارسات العالمية المتبعة في هذا المجالات. وتابع قائلا» تحرص الدائرة على استمرار التطورات الإيجابية والمحافظة على مستوى الخدمات المقدمة والوصول إلى تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد المالية من خلال تعزيز قدرات الموظفين وتمكينهم من الاطلاع على أفضل الممارسات في مجال تحديث رسوم الخدمات الحكومية وغرامات المخالفات والمعايير الواجب مراعاتها عند إعداد المقارنات المرجعية للرسوم والغرامات المتعلقة بمزاولة الأنشطة الاقتصادية في إمارة عجمان. وأضاف نؤمن بأهمية العنصر البشري ودوره في قيادة المستقبل، ونواصل جهودنا لتعريف موظفي حكومة عجمان بكل المنهجيات المتعلقة بدراسات رسوم الخدمات الحكومية.